المُوَازَنَات النَّحوية في بحث المسائل والمستدركات على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في الكلمة والكلام بين شرحي بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) والإمام المهدي (ت ٨٤٩ هـ). دراسة وصفية

الباحث / عصام محمد محمد عبدالقادر
إشراف
الأستاذ الدكتور/ ربيع عبد الحميد علي

ملخص البحث :

يدور بحث المُوَازَنَات النَّحوية في بحث المسائل والمستدركات على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في الكلمة والكلام بين شرحي بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) والإمام المهدي (ت ٨٤٩ هـ). دراسة وصفية ، حول بعض مسائل ابن الحاجب في كتابه (الكافية) ؛ المتعلقة بالكلمة والكلام بين شرحي بدر الدين بن جماعة والامام المهدي وتأسيسًا على ذلك فقد التزمت بما وجدته من مسائل عند ابن الحاجب في كتابه (الكافية) ؛ وكانت خطة البحث مقسمة علي مقدمة وتمهيد ومطلبين وخاتمة وقائمة بأهم المصادر والمراجع علي النحو التالي .المطلب الأول : الكلمة والكلام عند ابن الحاجب .المطلب الثاني : الكلمة والكلام بدر الدين بن جماعة والامام المهدي .الخاتمة : أهم النتائج.

وتوصل البحث الى عدة نتائج منها :

- وجد الشارحان (بدر الدين، والإمام المهدي) نقصا غفل عنه الشيخ في كلامه وقد استطاعا إدراك هذا النقص فأكملاه في شرحهما بالأدلة .
- بدر الدين يرى أن هناك نقص في بعض عبارات ابن الحاجب منها أن في قوله : (أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) حقه أن يقول : " وضعا " ، وفي وقوله : " وقد عُلم بذلك حد كل واحد منها " زيادة لا فائدة فيها بعد : ذكر كل في موضعه "
- الإمام المهدي وضح وبيّن أقسام الكلمة بشيء من التفصيل كما يأتي : (عرف النحو ، والكلمة ، ومعانيها المجازية ، وتعريف اللفظ والرد عليه) ، وإن كان غفل عن الحديث عن الكلم والقول .

الكلمات المفتاحية : ابن الحاجب ، الكلمة ، الكلام ، موازنة.

Abstract:

The study of grammatical balances in the study of issues and corrections revolves around the Kafiya of Ibn al-Hajib (d. ٦٤٦ AH) in the Word and Speech, between the explanations of Badr al-Din ibn Jama`ah (d. ٧٣٣ AH) and Imam al-Mahdi (d. ٨٤٩ AH). A descriptive study on some of Ibn al-Hajib's issues in his book (Al-Kafiyya); Related to the word and the speech between the explanations of Badr al-Din ibn Jama`ah and Imam al-Mahdi, and based on that, I adhered to the issues I found in Ibn al-Hajib in his book (Al-Kafiyah); The research plan was divided into an introduction, a preface, two topics, a conclusion, and a list of the most important sources and references as follows. The first topic: The word and speech according to Ibn al-Hajib. The second topic: The word and speech of Badr al-Din bin Jama'ah and Imam al-Mahdi. The conclusion: The most important results. Sources and references.

The research reached several results, including:

The two commentators (Badr al-Din and Imam al-Mahdi) found a deficiency that the Sheikh overlooked in his words, and they were able to recognize this deficiency and supplemented it in their explanation with evidence.

♣ Badr al-Din believes that there is a deficiency in some of Ibn al-Hajib's phrases, including that in his saying: (to be combined with one of the three tenses) he has the right to say: "placed," and in his saying: "and the definition of each one of them has been known thereby" is an addition that is no longer useful: Mention each in its place.

♣ Imam Mahdi explained and clarified the divisions of the word in some detail, as follows: (He knew the grammar, the word, and its metaphorical meanings, and the definition of the word and the response to it), even if he neglected to talk about speech and speech.

Keywords: Ibn al-Hajib, the word, speech, balance.

مُقدِّمـــة:

فموضوع هذه الدراسة هو الموازنات النحوية التي تم استدراكها على كافية ابـــن الحاجـــب من العَالِمَيـــْن الجليلين بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـــ)، والإمام المهـــدي بـــن أبـــي القاسم (ت ٨٤٩ هـــ)، على كثير من القضايا النحوية الواردة في الكتاب. وتحدثت عـــن: (ابن الحاجب : عصره ، وترجمته) الذي يمثل القرن السابع الهجري، ثـــم تكلمـــت عـــن: (بدر الدين بن جماعة : عصره ، وترجمته)، الذي يمثِّل القرن الثامن الهجري، ثم تكلمـــت عن : (الإمام المهدي مصطفى بن علي بن محمد بن أبي القاسم : عـــصره ، وترجمتـــه)، بوصفه ممثِّلًا للقرن التاسع الهجري.

تمهيد (أهداف البحث) : يهدف البحث إلى :

١- رصد الصور الاستدراكية النحوية التي وُجِدَتْ عند ابن جماعة، والإمام المهدي علـــى "كافية ابن الحاجب".

٢- معرفة ضوابط وحدود التسميات المختلفة للمفاهيم النحوية المقترحة من خلال ما قدمته عبارات كل منهما، و بيان الاستدلال الذي اعتمد عليه الشارحان من (ســـماع، وقيـــاس، أو غير ذلك).

٣-دراسة اعتراضات كل من الشارحين في شرح الكافية وتوثيقها من كتب النحو المختلفة ذات الصلة.

٤- مقارنة ما جاء عند ابن الحاجب في كافيته وتعليق بدر الدين بن جماعة والإمام المهدي النحويين على ضوء ما أقر به النحاة القدامى في مصنفاتهم.

خطة البحث :

التزمت في بناء خطتي الدراسية بما وجدته من مسائل عند ابن الحاجب في كتابه (الكافية) ؛ وتأسيسًا على ذلك فقد اقتضت طبيعة البحث ان يكون علـــي مقدمـــة وتمهيـــد ومطلبـــين وخاتمة وقائمة بأهم المصادر والمراجع علي النحو التالي .

المطلب الأول : الكلمة والكلام عند ابن الحاجب

المطلب الثاني : الكلمة والكلام بدر الدين بن جماعة والامام المهدي

الخاتمة : أهم النتائج.

المصادر والمراجع.

المطلب الأول : الكلمة والكلام عند ابن الحاجب

يقول ابن الحاجب رحمه الله [1] : [الكلمة والكلام]

الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، وهي: اسم، وفعل، وحرف.؛ لأنها إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، الثّاني الحرف. والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، الثّاني الاسم، والأوّل الفعل، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها.

الكلام:ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو فعل واسم. الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة. ومن خواصّه: دخول اللاّم، والجرّ، والتّنوين، والإسناد إليه، والإضافة..

* بداية لا نستطيع إنكار جهد ابن الحاجب في علم النحو فقد قدم لنا علم بقي ابن الحاجب معنا فيه وسوف نسرد بعض مما قدم لنا في هذه الرسالة فنبدأ ونقول ،(ابن الحاجب) أجاد عندما تحدث عن الكلمة و الكلام ، ولكن أرى أنه لم يتحدث عن الكلم ، والقول ، كما فعل النحاة ومنهم ابن عقيل في كتابه شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك [2].

المطلب الثاني : الكلمة والكلام بدر الدين بن جماعة والامام المهدي

(أ)– شرح بدر الدين بن جماعة [3] :

حقه أن يقول:" الكلمة اصطلاحا "؛ لأنها قد تكون للكلام ، والجمل مثل قوله تعالى:﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[4]، وقول الرسول : " خير كلمة قالها لبيد[5] : ألا كل شيء خلا الله باطل"[6]

– و" لفظ " أولى من قول الزمخشري[7](ت ٥٣٨هـ): " لفظة "[8] لوجهين : أحدهما : أن اللفظ يدخل فيه النطق بالحرفين فصاعدا ؛ لأنه اسم جنس ، بخلاف " اللفظة " فإنها للحرف الواحد من ض ر ب من ضرب حينئذ ثلاث لفظات الآخر : أن يراد منه المصدر القائم مقام المفعول ومعناه الملفوظ ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث كقولهم " ثوب نسج اليمن – الدرهم ضرب الأمير " أي منسوج اليمن ومضرب الأمير، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ ﴾[9] أي موعود الآخرة

قوله (أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) حقه أن يقول : " وضعا " فإن مدلولي الاسم والفعل واللفظ بهما مقترن بأحد الأزمن الثلاثة لا محالة ، لكن دلالة الفعل على الاقتران وضعية باعتبار وضعه وصيغته بخلاف الاسم فإن دلالته على الزمان التزامية كدلالتهما على المكان إذ لا بد لهما منه أيضا كالزمان

وقوله : " وقد عُلم بذلك حد كل واحد منها " زيادة لا فائدة فيها بعد : ذكر كل في موضعه "

* فأرى أن كلام ابن جماعة عن (الكلمة والكلم والكلام)استطاع إدراك بعض الملاحظات التي أغفلها ابن الحاجب وإن كان اتفق معه في عدم التحدث عن الكلمة والقول كما فعل ابن الحاجب

(ب)- شرح صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم[١٠]:

قال الشيخ : (الكلمة لفظ ... إلى آخره) وأغفل حدّ النحو، حذوا على ما فعل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، والحاجة إلى حدّه كالحاجة إلى حدّ الكلمة، بل هو أهمّ. واشتقاق النحو [١١]من القصد، لأن النحويين القدماء قصدوا كلام العرب، المراعي لقياسات الإعراب، بقصد أن يتشابه كلامهم، وله حدان: لغويّ واصطلاحيّ: أما اللغوي: فهو مشترك بين معان سبعة: بمعنى (مثل)، وبمعنى (عند)، وبمعنى (دون)، وبمعنى (القصد)، وبمعنى (الصرف)، (واسم للقبيلة)، و (اسم لهذا الفن) غلب عليه من بين المنحوات، كما غلب علم الفقه على الأحكام الشرعية، وعلم الكلام على العلوم الإلهية.

وأما الاصطلاحي: فقال ابن الحاجب: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وتصريفا.

وقال صاحب البرود[١٢] : أقرب ما يحدّبة: علم يتعرّف به التغيرات العربية الواقعة على الكلم لفظا أو تقديرا، فاحترز بالتغيرات العربية عن غير العربي كنصب الفاعل ورفع المفعول وبقوله (الواقعة على الكلم) من معرفة الكلم ومعانيها وهو اللغة، ودخل في معرفة التغيرات، البناء على حركة أو سكون وإن كان لا يتبدل، لأنه لا يعرف مواضع التغيير إلا وقد عرف ما لا يتغير.

وأما الكلمة فهي مفرد الكلم مثل تمرة وتمر لأن الكلم لم يستعمل إلا فيما فوق الاثنين بخلاف تمرة، فإن يستعمل في الواحد والاثنين والجمع، وفيها ثلاث لغات بوزن نبقة لأهل الحجاز وهي أقواها، وبوزن سدرة، وبوزن تمرة وهي أضعفها، ولها حقيقتان: لغوية واصطلاحية:

أما اللغوية : فتستعمل حقيقة ومجازا، والحقيقة إطلاقها على كل واحد من الاسم والفعل والحرف.

والمجاز في معان ثلاثة: يعبر بها عن القصيدة، كقول العرب: أفصح كلمة قالها لبيد:

١- **ألا كلّ شيء ماخلا الله باطل ... وكلّ نعيم لا محالة زائل** [١٣]

ويعبر بها عن عيسى عليه السّلام، قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقاها إِلى مَرْيَمَ﴾[١٤] ويعبر بها عن الكلام، كقوله : «الكلمة الطيبة صدقه» [١٥].

وأما الاصطلاح : فما ذكره المصنف وهو: (لفظ وضع لمعنى مفرد) فقوله: (لفظ) جنس الحدّ يدخل فيه المهمل والمستعمل، وخرجت الخطوط والإشارات والعقود والنصب، فإنها وإن دلت على معنى فليست بلفظ، وقوله: (وضع)، خرج ما كان بالطبع كقول الساعل: أح، والنائم أخ، قوله (لمعنى) خرجت المهملات نحو: كادث، وما دث، وديز مقلوب زيد، (مفردا) احتراز من المركب، نحو (قام زيد)، و (زيد قام)، وسائر التراكيب، ويجوز في (مفرد) الرفع والجر، فالرفع صفة للفظ، والجر صفة للمعنى، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف، ولأنه يرد عليه نحو: عبد الله مسمى به، فهو لفظ مركب وضع لمعنى مفرد، ومعرفة هذه الحقيقة موقوفة على معرفة اللفظ، والوضع، والمعنى، والمفرد.

فاللفظ [١٦]: اشتقاق من الطرح، يقال لفظته الأرض أي طرحته، وهو في الأصل مصدر، ثم استعمل في معنى الملفوظ به، وهو المراد هنا، كما تقول: الدينار ضرب الأمير، أي مضروبه . وحدّه ما يخرج من الفم، قاله الرماني(ت ٣٨٦هـ)[١٧]، وهو معترض بالريق، وعلى هذا لا يقال لفظ الله، كما يقال: كلام الله [١٨]، فلا يصح التحديد به لعدم عمومه، والأولى أن يقال: هو الصوت المتقطع أحرفا، فيخرج ما كان شاذا (حا) كصوت البهائم، وطنين الذباب، وصرير الباب.

والوضع : إيقاع لفظ على أمر يفهم عند سماعه ذلك الأمر، والمعنى هو المسمى، والمفرد ما لا يدلّ جزء لفظه على جزئه حين صار جزءا له كقولك (زيد) فإن أحد حروفه لا يدل على جزء له من ذاته، وقوله: (حين صار جزءا له)، كقولك: زيد، فإن أحد حروفه، مثل (غلام زيد)، إذا سمى به، فإنه قبل التسمية دال جزء لفظه على جزئه، وبعد التسمية غير دالّ، والمركب عكس ذلك، وهو ما يدل جزء لفظه على جزئه حين صار جزءا [١٩] له، ويرد على حده ثلاثة أسئلة:

الأول : الضمير المستتر في (قم)، فإنّه كلمة وليس بلفظ، وأجيب بأنه كالملفوظ به، بدليل أنه لا يستقل الكلام دونه، وأنه يبرز في بعض المواضع، نحو: (قوما)، بخلاف ضمير اسم الفاعل، ولهذا لم يكن كلمة مستقلة.

الثاني : أنه جمع بين النقيضين في قوله: (الكلمة) لأن الألف واللام للجنس فيها والتاء للإفراد، والجواب أن لام الجنس على ضربين: مستغرقة مفيدة للكثرة : وهو ما يحس منها لفظ (كل) كقوله تعالى:﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [٢٠]ودالة على ماهية الجنس المقصود في الذهن عقلا من غير نظر إلى قلة ولا كثرة كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾[٢١]؛لأنه هنا لم يرد استغراق الجنس، وهو المقصود في الكلمة؛لأن الحدّ إنما يذكر لبيان ماهية الشيء من غير نظر إلى استغراقه.

الثالث : ما وجه تذكيره لفظ؟ وهلّا أنثه مطابقة للكلمة، والجواب أن (لفظا) أعم من لفظة لأنه اسم جنس كـ (تمرة) وتمر تطلق على المفرد والمثنى والمجموع بخلاف تمرة، فإنها لا تطلق إلا على واحد الجنس [٢٢] لا غير، فلو قال: لفظه لزم في الحرف الواحد من (زيد) أن يكون كلمة ولا تجب المطابقة بين المبتدأ والخبر إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة، (ولفظ) وإن كان في المعنى ملفوظا به، وهو صفة مشتقة، فالعبرة بالأصل والأصل مصدر، قال ابن الحاجب [٢٣]. قولنا لفظ أحسن من قولهم لفظة إشارة إلى قول الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) [٢٤]، ووجه واحد وإن أراد به عددا مخصوصا فلا دليل عليه وإن أراد جنس اللفظ، فقولنا لفظ أعم وأخصر وأدفع للبس.

قوله: (وهي اسم، وفعل، وحرف) يعني أن الكلمة تنحصر في هذه الثلاثة لا غير، وزاد الزمخشري رابعا وهو: (المشترك) [٢٥]، وطاهر [٢٦]جعلها عشرة، لكن بينها أو بين اثنين منها. هذه التقسيمات ليست بزائدة على الاسم والفعل والحرف، لأن المشترك لا يكون إلا بينها أو بين اثنين منها، والرفع والنصب والجر وسائر ما زاده طاهر، بعضه ليس من أقسام الكلمة، كالحركات والجزم، وأما العامل والتابع فمن أقسامها، لكنه ذكرها باعتبار أمر آخر وهو كونه عاملا وتابعا، وأما الخط فهو علم آخر وإنما قدم الاسم على الفعل لصحة الإخبار به وعنه، نحو: (زيد قائم)، و (القائم زيد)، وقدم الفعل على الحرف لأنه يخبر به بخلاف الحرف، فإنه لا يخبر به ولا عنه. فلذلك أخّره وقد قيل في قوله: وهي اسم وفعل وحرف، يلزمه أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة، لأن الواو تفيد الجمع، فيكون قوله: (مرّ بزيد) كلمة واحدة فلو أتى بـ (أو) كان أولى، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الواو بمعنى (أو).

الثاني: أن التقسيم مع الواو على ضربين:

تقسيم للاسم إلى أجزائه، كقوله: (السكنجين) خلّ وعسل وإلى جزيئاته، كقولك: الحيوان: (إنسان وفرس)، والكلمة (اسم وفعل وحرف) فهذا لا يلزم فيه الاجتماع بخلاف الأول، والفرق بين الجزئي والأجزاء، أن الجزئي يدخل تحت الكلي، ويكون الكلي خبرا عنه، نقول الإنسان حيوان، والاسم كلمة، ولا يدخل الجزء تحت الكلي ولا يخبر بالكلي عن الجزء، لا تقول: الزنجبيل سكنجين .

قوله: (لأنها إمّا تدل على معنى في نفسها أولا الثاني الحرف إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الثاني الاسم، والأول الفعل) ، الدليل على انحصار الكلمة في هذه الأقسام، العقل والسمع، أما العقل فالقسمة الدائرة بين النفي والإثبات، حيث قال: (لأنها إمّا أن تدل

على معنى في نفسها أولا)، الثاني الحرف: (وهو إن لم يدل) والأول: وهو إن دلت، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا.

قوله (الثاني: الاسم): وهو إن لم يقترن ودلت على معنى في نفسها، (والأول الفعل)، وهو إن اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ودلت على معنى في نفسها وذلك لأن القسم ثلاث، قسمة دائرة بين إثباتين، نحو: (زيد في الدار أو في السوق)، فهذه يجوز دخول متوسط بينها، وقسمة بين نفيين، نحو: (زيد لا في الدار ولا في السوق)، فهذه أيضا يجوز دخول متوسط بينها، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: (زيد في الدار أولا؟) فهذه لا يجوز دخول متوسط بينها، وقسمة أسنخ[٢٧] من الدائرة بين النفي والإثبات.

وأما السمع فما روي عن أمير المؤمنين عليّ (عليه السّلام) أنه قال لأبي الأسود الدؤلي[٢٨] يا أبا الأسود، قسم لهم الكلام إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف).

قوله: (وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها) يعني قد علم بهذا التقسيم حدّ كل واحد من الاسم والفعل والحرف، فإن قيل فلم حقق كل واحد منها بعد ذلك؟ قلنا هذا على سبيل الجملة، وتحقيق كل واحد منها على انفراده على سبيل التفصيل.

فقوله: (ما تضمن كلمتين بالإسناد). فقوله: (ما) جنس للحدّ، فلو قال: (قول تضمّن)، أو كلمتان أسندت إحداهما إلى الأخرى لكان أولى ، ويدخل في (تضمن) المنطوق به، نحو: (زيد قائم)، والمقدر نحو: (قم)

بخلاف ما لو قال: (تركّبت)، لأن التركيب يستدعي التعدد لفظا، قال ابن الحاجب[٢٩] : قول : (كلمتين)، يحترز عن الكلمة الواحدة، وقوله بالإسناد: يعني (المفيد) كإسناد الجمل، ويخرج المضاف والمضاف إليه وسائر المركبات لأن إسنادها غير مفيد، لأن المراد بالإسناد، نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، ولا يقال: هذا إضمار في الحد، لأن اللام للعهد، إذ المشهور من الإسناد في اصطلاح النحاة: إسناد الجمل وهو المفيد، ويرد على حده من إسناد الجمل نحو: (إن قام زيد)، فإنه تضمن كلمتين بالإسناد وليس بكلام، فقيل: إنّ دخول حرف الشرط حالة عارضة ولا عبرة به، وقال الأندلسي[٣٠] والإمام يحيى بن حمزة [٣١] : لا بد في الحد من أن يقال: (وحسن السكوت عليه)وهذا ما ذهب ابن مالك في ألفيته وهو ما اصطلح عليه النحاة وهو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها قال ابن مالك في الألفية : كلامنا لفظ مفيد كاستقم *** واسم وفعل ثم حرف الكلم[٣٢]

قوله: (ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل). وأجازه الفارسي في حرف واسم نحو: (يا زيد)[٣٣] بدليل حسن السكوت عليها ، وأجاب البصريون[٣٤] بأن (يا) في معنى الفعل كأنك قلت (أدعو زيدا) وعلى كلام بعضهم لا إشكال، لأنه يقول باسمية حرف النداء، فقد

يأتي من اسمين، وإنما لم يأت الكلام إلا في اسمين نحو: (زيد قائم) أو في فعل واسم نحو: (قام زيد)، لأن التركيب الممكن يرتقي إلى اثنتي عشرة مسألة، لأن معنى ثلاثة، اسم وفعل وحرف، وتركيب كلّ واحد منها مع نفسه ومع أحدهما على البدل، ومعهما جميعا فخمس متكررة وواحدة مركبة من اسم وفعل وحرف، فبقي ستة، اسم مع اسم، واسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، وحرف مع حرف، ولا يصح من هذه المركبات إلا اثنان، اسم مع اسم، واسم مع فعل نحو: (زيد قائم) و (قام زيد)، فالأول جملة اسمية، والثاني فعلية، وإنما لم يتأت إلا منهما لأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وقد حصل فيهما، ولم يتأت في غيرها، إمّا لعدم المسند والمسند إليه كالحرف مع الحرف، أو لعدم المسند إليه كالفعل مع الفعل، وكالفعل مع الحرف، أو لعدم المسند كالاسم مع الحرف، ولا يرد عليه (يا زيد) لأن الحرف نائب مناب الفعل، على الصحيح.

قوله: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) قوله: (ما) جنس للحد، فلو قال (كلمة) كان أولى (دل على معنى) خرجت المهملات في (نفسه)، خرج الحرف، ومحلّ (في نفسه) الجرّ صفة لـ (معنى) وضمير (نفسه) عائد إلى (معنى) عند المصنف ، والصحيح أنه عائد إلى (ما) لأن المراد بها كلمة، وهي على بابها لا بمعنى الباء، كما قال بعضهم و (غير) صفة بعد صفة لقوله (معنى)[٣٥].

قوله (غير مقترن بأحد الأزمنة)، خرج الفعل وبعض الاسم، نحو (الصبوح والغبوق) (الثلاثة)، رجع (الصبوح) و (الغبوق) ويعني بالثلاثة: (الماضي والحاضر والمستقبل)، ويرد على حده إشكالات أربعة: الأول : الخطوط والعقود والإشارات والنصب فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وليست بأسماء. وجوابه أنه اتكل على مورود القسمة كأنه قال: الاسم كلمة، والعقود ونحوها ليست من جنس الكلام.

الثاني: الفعل المضارع نحو (يقوم) و (يضرب) على القول بالاشتراك فإنه دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة، والجواب أن الاعتبار بالمتكلم، ولم يقصد إلا أحد معنييه، واللبس إنما حصل على السامع ولا عبرة به.

الثالث: اسم الفاعل: إذا أريد به أحد الأزمنة نحو: (زيد ضارب عمرا)، وأجيب بأن أصله أن يكون صفة، كقولك: (رجل مالك العبد) فإنه صفة محضة، وإنما عرض له الاقتران في بعض مواضعه لأجل الاشتقاق، والاشتقاق عارض، والعارض لا يخرج الأشياء عن أصولها ألا ترى أن قولك (إن قام زيد قمت) يحكم عليه، ولكن لا عبرة بالعارض، قال ابن الحاجب: وهذا الاعتراض أشكل من المضارع، أي أكثر إشكالا، وإنما كان أكثر لأن الفعل

المضارع داخل في الاسم، واسم الفاعل خارج عنه، والشيء يدخل بأدنى ملابسة بخلاف الخروج.

الرابع: الأفعال التي لا تتصرف كـ (نعم) و (بئس) وأخواتهما فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان، فيدخل في حد الاسم ما ليس منه، وأجيب بأن الأصل فيه التصرف، ولكن سلبت التصرف لإفادة معنى، وهو المدح العام والذم العام، ألا ترى إلى قول البائع: (بعت) والمشتري (اشتريت) فإنهما خرجا من الاقتران لعروض الإنشاء فيهما، وذلك لا يخرجهما عن الفعلية، قال الشيخ: وهذا أشكل من اسم الفاعل، وجه إشكاله أنها لم توجد متصرفة ولهذا حكم بعضهم باسميتها ؛ ولأن اسم الفاعل لم يحصل فيه اللبس إلا بواسطة، وهي عمله أو إضافته، وهذه الأفعال اللبس حاصل فيها من غير واسطة.

قوله: (ومن خواصه) (من) تبعيضية لأن خواص الاسم كثيرة، لكن لم يذكر منها إلا ما اشتهر، وأكثر استعمالا، والخواص جمع خاصّة ، كـ (دواب) جمع (دابة)، ومعرفة الاسم تكون بالحد وبالخاصّة، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الحد يعم أجزاء المحدود، والخواص بخلاف ذلك.

الثاني: أن الحد يطرد وينعكس والخاصّة تطرد ولا تنعكس، وحقيقة الطرد أن تأتي بالحد إلى جانب (كل)، وتخبر بالمحدود أخيرا. فتقول: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو اسم، وحقيقة العكس أن تأتي بالحد إلى جانب كل، وتخبر بالمحدود أخيرا فنقول: كل اسم فهو دالّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة هذه حقيقة المنطقين، والنحويون يعكسون ذلك، فتقول: في الخاصة كل ما دخله الألف واللام فهو اسم، فهذا اطراد(٣٦) ولا يصح العكس لأن كثيرا من الأسماء لا تدخله الألف واللام، كالضمائر والأعلام وخواص الاسم على ضربين: لفظية ومعنوية، فاللفظية: اللام والجر بحرف والتنوين، والمعنوية: الإسناد إليه والإضافة.

قوله: (دخول اللام) وكان الأولى أن يقول: حرف التعريف ليدخل (أل) وإنما اختص بالاسم، فلأنه محكوم عليه بالإخبار عنه، ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته، والأفعال أحكام يخبر بها، وحق الخبر أن يكون مجهولا ليفيد المخاطب فلم يقبل التعريف، وقد شذ دخول اللام على الفعل نحو قول الشاعر السابق :

٢- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[٣٧]

* فأرى أن كلام الإمام المهدي فيه كثير من التفصيل عن كلام الإمامين (ابن الحاجب وابن جماعة) وإن اتفق معهما في إغفاله للكلم والقول

تحليل الظواهر : وجد الشارحان (بدر الدين، والإمام المهدي) نقصا غفل عنه الشيخ في كلامه وقد استطاعا إدراك هذا النقص فأكملاه في شرحهما بالأدلة – كما بينا– ، مع الربط في شرحهما بين كلام الشيخ وكلام الإمام الزمخشري

فبدر الدين يرى : أن هناك نقص في بعض عبارات ابن الحاجب منها : أن في قوله : (أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) حقه أن يقول : " وضعا " ، وفي وقوله : " وقد عُلم بذلك حد كل واحد منها " زيادة لا فائدة فيها بعد : ذكر كل في موضعه "

قوله : (الكلام) وحقه أن يقول اصطلاحا ؛ لأنه قد يكون للكلمة الواحدة لغة قال : " ما تضمن كلمتين " حقه أن يقول " فصاعدا " ليدخل الزائد نحو الجملة الشرطية وغيرها قوله: (ومن خواصه دخول اللام) لو قال : " دخول آلة التعريف " لكان أحسن ليدخل لغة طيئ في مثل قول الرسول " ليس من امبر امصيام في امسفر"

قوله : (والجر) أجود من قولهم : " وحرف الجر " ليعم المجرور بالحر والإضافة وليخرج :"عجبت من أن تفعل وقوله : (والإسناد إليه) حقه أن يزيد : " باعتبار معناه "؛ لأنه قد يسند إلى الفعل والحرف باعتبار لفظه لا باعتبار معناه ؛ كقولك : " قام : فعل ماض ، هل حرف استفهام وقوله (والإضافة) حقه أن يقول : " وإضافته أو والإضافة إليه ، لا بتأويل " إذ قد يضاف إلى الجملة الفعلية لكن بتأويل كقوله تعالى " يوم ينفع الصادقين " أي : يوم نفْع الصادقين وما لم تعرف اسميته إلا بالإضافة " سبحان " وقد تكون الإضافة منونة مثل " باسم الله أول " أي أول الأشياء

وأن هناك بعض العبارات التي تحتاج إلى توضيح منها :

قال : " بالإسناد " المراد به الاسناد التركيبي وهو نسبة أحد الجزءين إلى الآخر لإفادة المخاطب اصطلاحا ومعنى الإفادة الاصطلاحية إفهام معنى يحسن السكوت عليه نحو غلام زيد وإن أفاد تخصيصه به – ليس بكلام ؛ لأنها ليست الإفادة الاصطلاحية قال : " ولا يأتي " أي الاسناد ، ولو أريد الكلام لما اتجه الحصر إذ قد يكون في أكثر من ذلك ، قلت : والمراد : الجملة الواحدة والحصر لأركانها ، وإنما لم يكن في الكلام بُد من الاسم لاحتياج الإسناد إلى مسند إليه ، ومن فعل أيضا أو اسم آخر ، لاحتياجه إلى مسند ودليل حصر الإسناد فيهما معروف قال : " والاسم ما دل ....." بعد قوله : (وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها) تكرار ، قلت : هو ثم مجمل وهنا مفصل

قوله: (ومن خواصه دخول اللام) آلة التعريف عند المحققين " ال" لا اللام وحدها ؛ فإن احتج بسقوطها وصلا عورض بثبوتها وقفا ، فترجيح الوصل بلا مرجح على أن مراعاة الابتداء أولى لأنه الأصل ، ثم لك أن تقول : آلة التعريف " الألف واللام " ولك أن تقول

"ال" والثاني أقيس كـــ " هل ، بل ، من " وغيرها من الحروف المحكية على النطق بهـــا ، وقوله (والتنوين) من خواص الأسماء في جميع وجوهه وتسمية ما يلحق الفعـــل للتـــرنم تنوينا مجازا وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة .

والإمام المهدي: فقد وضح وبيّن أقسام الكلمة بشيء من التفصيل كما يأتي : (عرف النحـــو ، والكلمة ، ومعانيها المجازية ، وتعريف اللفظ والرد عليه) ، وإن كان غفل عن الحديث عن الكلم والقول .

الخاتمة:

الحمد لله فاطر السماوات ، خالق البريات ، مجيب الدعوات بنعمته تتم الصالحات ، والحمد لله الذي وفقني في اختيار هذا الموضوع ووفقني في إتمامه فإن كان فيه من خير ونفع فمن الله ، وإن كان فيه من تقصير وخلل فمن عندي فبتمام دراسة هذا الموضوع توصلت لما يأتي من نتائج :

- وجد الشارحان (بدر الدين، والإمام المهدي) نقصا غفل عنه الشيخ في كلامه وقد استطاعا إدراك هذا النقص فأكملاه في شرحهما بالأدلة .
- بدر الدين يرى أن هناك نقص في بعض عبارات ابن الحاجب منها أن في قوله : (أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) حقه أن يقول : " وضعا " ، وفي وقوله : " وقد عُلم بذلك حد كل واحد منها " زيادة لا فائدة فيها بعد : ذكر كل في موضعه "
- هناك بعض العبارات التي تحتاج إلى توضيح منها قال : " بالإسناد " المراد به الاسناد التركيبي وهو نسبة أحد الجزءين إلى الآخر لإفادة المخاطب اصطلاحا ومعنى الإفادة الاصطلاحية إفهام معنى يحسن السكوت عليه نحو غلام زيد وإن أفاد تخصيصه به – ليس بكلام ؛ لأنها ليست الإفادة الاصطلاحية
- الإمام المهدي وضح وبيّن أقسام الكلمة بشيء من التفصيل كما يأتي : (عرف النحو ، والكلمة ، ومعانيها المجازية ، وتعريف اللفظ والرد عليه) ، وإن كان غفل عن الحديث عن الكلم والقول .

الهوامش:

(١) ينظر الكافية في علم النحو المؤلف :ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ(المحقق :الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر الناشر :مكتبة الآداب – القاهرة الطبعة :الأولى، ٢٠١٠ م / ١١

(٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد الله بن عبد الرحمن،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار التراث القاهرة الطبعة العشرون١٤٠٠هـ– ١٩٨٠ م١٢/١وما بعدها

(٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة تحقيق وتعليق الدكتور محمد محمد دتود دار المنار ٢٠٠٠ : ص ٥٧ وما بعدها .

(٤) من سورة آل عمران : من الآية ٦٤. الشاهد (كلمة) جاءت وأراد بها كلام

(٥) لبيد بن ربيعة العامري روى الزهري عن أبي بكر بن سليمان قال أبو نعيم عن سفيان عن عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال النبي e أصدق كلمة قالها الشاعر قول لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم وقال الأويسي نا مالك بن أنس أن لبيد بن ربيعة بلغ مائة سنة وستين سنة ، التاريخ الكبير : ٧ / ٢٤٩

(٦) ينظر الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا : ٣ / ١٣٩٥

(٧) محمود بن عمر بن محمد بن عمر العلامة أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي ٥٣٨/٤٦٧ النحوي اللغوي المتكلم المعتزلي المفسر يلقب جار الله لأنه جاور بمكة زمانا ولد في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة بزمخشر قرية من قرى خوارزم وقدم بغداد وسمع من أبي الخطاب بن البطر وغيره وحدث وأجاز للسلفي وزينب الشعرية ، طبقات المفسرين : ١ / ١٢١

(٨) ينظر المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار النشر: مكتبة الهلال – بيروت – ١٩٩٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د علي بو ملحم : ١ / ٢٣

(٩) من سورة الإسراء : من الآية ٧ الشاهد (وعد) جاءت مصدر بمعنى اسم المفعول موعود

(١٠) ينظر النجم الثاقب في شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم تحقيق محمد جمعة حسن الطبعة الأولى مؤسسة الإمام زيد بن علي :٦٢/١

(١١) ينظر لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى: مادة نحا ، ١٥ / ٣٠٩

(١٢) صاحب البرود هو، والد المؤلف الشارح، وله شرح على الكافية المسمى: (البرود الضافية والعقود الصافية شرح الكافية) وهو علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى ٨٣٧ هومنه نسخة في الامبروزيانا في إيطاليا برقم ٦٩/ ٣٧٩ ينظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله الحبشي،

(١٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري الشاعر المخضرم ــ الصحابي في ــ ديوانه ٢٥٦، ينظر الخزانة ٤/ ٢٥٥، ٢٥٧، والمغني ١٧٦، وشرح شذور الذهب ٢٨٢، واللسان مادة (رجز) ٣/ ١٥٨٨. الشاهد (كلمة قالها لبيد) حيث اطلق على الكلمة كلام

(١٤) من سورة النساء: من الآية ١٧١ الشاهد (كلمته) أريد بها كلام

(١٥) رواه البخاري في صحيحه باب طيب الكلام من كتاب الأدب ٨/ ١٤، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٥١، ٢٥٢

(١٦) ينظر لسان العرب : ٧ / ٤٦١

(١٧) هو علي بن عيسى بن علي عبد الله أبو الحسن الرماني ولد سنة ٢٧٦ هوتوفي ٣٨٦ همن مصنفاته: التفسير وشرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، وشرح المقتضب شرح الصفات، معاني الحروف وغيرها ينظر ترجمته في البغية ٢/ ١٨٠ ــ ١٨١، ومعجم الأدباء ٧/ ٧٣ وما بعدها، إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ وما بعدها، الأعلام ٦/ ٣١٦.

(١٨) ينظر لسان العرب : ١٢ / ٥٢٢

(١٩) ينظر المفصل : ١ / ٢٣

(٢٠) من سورة العصر : آية ١ ، ٢ (الإنسان) جاءت (ال) بمعنى كلمة كل

(٢١) من سورة يوسف : من الآية ١٤ الشاهد(الذئب) (ال) جاءت لماهية الجنس المقصود في الذهن عقلا من غير نظر إلى قلة ولا كثرة

(٢٢) ينظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر تاريخ الطبع: ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا : ١ / ١٩

(٢٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق : موسى بناي العليلي منشورات وزارة الثقافة – العراق : ١ / ٥٩

(٢٤) ينظر المفصل : ١ / ٢٣

(٢٥) ينظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٩

(٢٦) طاهر بن أحمد بن بابشاذ، مات سنة ٤٦٩ هـ

(٢٧) السّنخ الأصل من كل شيء، ورجع فلان إلى سنخ الكرم، والسّنخ والأصل واحد، ينظر اللسان مادة (سنخ)، ٣/ ٢١١٤.

(٢٨) أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو أول من وضع أسس النحو، وهو من سادات التابعين، صحب عليا رضي الله عنه، وهو ثقة شيعي شاعر روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم توفي سنة ٦٩ هـ. ينظر ترجمته في البغية ٢/ ٢٢، ٢٣، ومعجم الأدباء ١٢/ ٣٤ ــ ٣٨ وفيات الأعيان ١/ ٢٤٠، والإصابة في تمييز الصحابة ٧/ ١٣ وإنباه الرواة ١/ ٤٨ وما بعدها.

(٢٩) ينظر شرح المفصل ١/ ٢.

(٣٠) الأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي المتوفى ٦٦١ هـ. قال ياقوت عنه: إمام في العربية عالم بالقراءات صنف شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الجزولية والشاطبية ينظر ترجمته في البغية ٢/ ٢٥٠، ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٣٤.

(٣١) الإمام يحي بن علي بن إبراهيم العلوي الطالبي ولد ٦٦٩ هـ ومات ٧٤٥ هـ له مصنفات كثيرة في أكثر العلوم العربية والإسلامية منها الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، وشرح الطراز في البلاغة.تنظر ترجمته في البدر الطالع ٢/ ٣٣١،

(٣٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار النشر: دار الفكر – سوريا – ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م:: ١/ ١٣

(٣٣) – ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان الجهورية العراقية وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ هـ : ١ / ٩٥

(٣٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، دار النشر: دار الفكر – دمشق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد : ١ / ٣٢٣

(٣٥) ينظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب :١ / ٣٥

(٣٦) ينظر مرجع سابق : ١ / ٣٦

(٣٧) البيت للفرزدق وهو من البسيط، ينظر اللسان مادة (أمس) ١/ ٣٠، والإنصاف مسألة في علة بناء الآن ٢/ ٥٢١. شرح شذور الذهب ٤٠. والرصف ١٦٢ ــ ٢٢٥، والجنى ٢٠٢، والهمع ١/ ٢٤٩. والشاهد فيه: دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع وهذا خلاف القاعدة بأن (أل) مختصة بالاسم ولذلك عدّ بيت الفرزدق هذا شاذا لا يقاس عليه ويروى ولا البليغ بدل الأصيل

مصادر الدراسة :

١-القرآن الكريم

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، دار النشر: دار الفكر – دمشق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .

٣ – الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق : موسس بناي العليلي منشورات وزارة الثقافة – العراق.

٤- البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف – بيروت.

٥- التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

٦- الجامع الصحيح المختصر، تألي: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٧- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ تحقيق وتصحيح وتعليق : أ. د. يوسف حسن عمر تاريخ الطبع : ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا

٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار النشر : دار الفكر – سوريا – ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٩- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة تحقيق وتعليق الدكتور محمد محمد، دار المنار، ط. ٢٠٠٠

١٠-الكافية في علم النحو المؤلف :ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ ه(المحقق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر الناشر : مكتبة الآداب – القاهرة الطبعة :الأولى، ٢٠١٠ م.

١١- كتاب سيبويه، تأليف : أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، دار النشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة : الأولى، تحقيق : عبد السلام محمد هارون.

١٢- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر – بيروت، الطبعة : الأولى: مادة نحا.
١٣- المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار النشر: مكتبة الهلال – بيروت – ١٩٩٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د علي بو ملحم
١٤- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان الجهورية العراقية وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ هـ
١٥- النجم الثاقب في شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم تحقيق محمد جمعة حسن الطبعة الأولى مؤسسة الإمام زيد بن علي.